ان زوال سقعده كالطهارة لكن بحيث لو ازيل لسقط التايم لان الغالب في هذه
الهيئات استرخاء المفاصل وزوال المسكة فلا يخلو عن خروج ريح عادة والغالب
عادة كالمتيقن به الا يرى انه من دخل المستراح ثم شك في وضوئه فانه يحكم
بنقض وضوئه لان العادة جرت عند الدخول في الخلاء بالتبرز بخلاف ما اذا
شك بدون الدخول واعلم ان علة النقض زوال الاستمساك وهذا لم ينتقض
النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا في الصلوة وغيرها وان تقدانع
قعودا في الصلوة خلافا لابي يوسف لان بعض الاستمساك باق فلم يتم الزوال
حتى يقاس على المضطجع لاشتراك في العلة المنصوصة في الحديث وايضا ينتقض
النوم مترتبا وزاسه على فخذيه او مستلقيا او متكئا او متوركا على احد وركيه
ولو نام متوركا على وركيه بان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته بالارض
لا ينتقض لانه حينئذ وزاسه على فخذيه واختلف في مستند الى لو ازيل لسقط نام
قاعدا فسقط ان انبته قبل وصول جنبه الى الارض لم ينتقض هو الصحيح كذا في غرر
الاحكام واعلم ان ناقضية الاستناد تا اختاره الطحاوي وتبعه الهداية
واما صاحب الملتقط فيقول نوم الجالس المستند الى شئ لو ازيل لسقط لا ينتقض
في الصحيح من الروايتين عن الامام وبه اخذ عامة مشايخنا وفي المحيط ان لم يكن
مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا لا وهو الاصح لان الليته كانت
مستوثقة من الارض لا يكون النوم سببا لخروج الريح غالبا والسبب
انما يقوم مقام السبب اذا كان غالب الوجود واما اذا لم يغلب فلا لانه
حينئذ يقع الشك في وجود الحدث والوضوء كان ثابتا بيقين فلا يزول

بالشك

Copyright © King Saud University

بالشك وفي بعض الافاضل بين الروايتين فان ما اختاره الطحاوي محمول
على ما اذا استند بحيث زالت اليته من الارض وفي مسكل الاثار وشرح السنة
ان نوم النبي عليه السلام ليس بحدث وروى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله باسناده
الى النبي عليه السلام انه نام على جنبه وصلى بغير وضوء وقال تنام عيناي ولا ينام
قلبه وهو من خصايصه من العينية قوله والضحك ان يكون مسموعا له لاجيرانه فيه مناقشة
لانه يستدعي ان لا يكون القهقهة ضحكا وليس كذلك فان القهقهة من اقسام الضحك
لانها نوع من الضحك يدل عليه الخبر وهو قوله عليه السلام الا من ضحك قهقهة فليعد الوضوء
والصلوة جميعا قاله عليه السلام حين سقط اعرابي في بئر فضحك بعض
من خلفه عليه السلام فترك القياس به فان قلت كيف يقوم الضحك عن الصحابي في الصلوة
قلت المنقول قهقهة بعض خلفه وقد كان خلفه الصحابة والمنافقون والاعراب و
الجهال فيحتمل ان القهقهة صدرت من هؤلاء المذكور فلا بد من تفسير آخر قال في النهاية
ويبطل التيمم بالقهقهة ولا يبطل الغسل وقيل يبطل طهارة الاعضاء الاربعة فيجب
الوضوء لا الغسل وقيل لا يبطل لانه تطهير قصدي سهل للاستباحة الصلوة والتلاوة
في الحديث مذكور مطلقا فينصرف الى الكامل ولا ينقض قهقهة الصبي والنائم والمغمى
والقهقهة خارج الصلوة ولا في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة وان افسدت هما
قوله لانها طاهرة وما عليها من النجاسة قليلة فان قيل هذا مخالف لما سبق من قوله
وما ليس بحدث ليس بنجس لان ما عليها ليس بحدث فينبغي ان لا يكون نجسا وقد قال
وما عليها من النجاسة قلنا اطلاق النجس عليها من قبيل المشاكلة لانه طاهر بالنسبة
الى ما خرج من الادبار نجسا ذكره في الجرح بلفظ النجس وقيل ما سبق فعل يوسف